

جمود القانون واستفحال النهب بواسطة وجديّة
اليوم الوطني لحماية المال العام: أراضى الجموع ييه

مه أجل إنشاء

"هيئة مستقلة

للحقيقة وإرجاع الأموال المنهوبة"

اليوم الوطني لحماية المال العام

ندوة حول:

"أراضى الجموع

بيه جمود

القانون

واستفحال النهب"

وفيديو لندوة وشهادات

للنساء السلايات

المتضررات

مه أجل إنشاء

"هيئة مستقلة للحقيقة

وإرجاع الأموال المنهوبة"

اليوم الوطني لحماية المال العام

ندوة حول:

"أراضي الجموع بيه جمود القانون واستفحال النهب"

إن الهيئة الوطنية

لحماية المال العام، في إطار الاحتفاء باليوم الوطني لحماية المال العام، والتزامها المبدئي والفعلي

بقيم وأسس حماية المال العام والثروات الوطنية والتصدي لكل أشكال الفساد المالي والاقتصادي وما يرتبط

به، وما يشكله من خطر داهم يواجه المجتمع باعتباره معوقا أساسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة حيث

يتجلى ذلك في إضعافه للنمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي الإجهاز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

للمواطنين، وكذا التناقضات والتشوهات في توزيع الدخل والثروة وتمركزها في يد فئة قليلة.

وبعد

تأسست لجنة التنسيق الوطنية لأراضي الجموع والاشتغال على عدة ملفات تعنى تلك الأراضي، فقد تبين لها

بالملموس الاستمرار في نهب وسرقة الأراضي السلالية بمختلف أنواعها، وتعريض أصحابها للتشرد والتهميش

الاجتماعي، وذلك باستغلال قانون متجاوز ومتخلف، وكذا سيادة بعض الأعراف المجحفة خاصة فيما يتعلق

بحرمات المرأة من حق الاستفادة وهو ما يتنافى مع القيم الإنسانية السامية والمواثيق الدولية، إضافة

إلى اللامبالاة التي تتعامل بها وزارة الداخلية باعتبارها الجهاز الوصي على تلك الأراضي مع شكايات

الهيئة الوطنية لحماية المال العام والمتضررين من ذوي الحقوق، وفي ظل الحديث عن مخطط المغرب الأخضر

الذي سيشمل جزء كبير منه تلك الأراضي، وتجاهل مطالب الهيئة المعبر عنها، التي رفعت إلى الحكومة خلال

الندوة الأولى؛ ومنه خلال الوقفة الاحتجاجية التي نظمت أمام مقر وزارة العدل والمتمثلة في المطالبة

ب:

□ سنه قانون جديد منظم لأراضي الجموع،

□ إعادة انتخاب النواب السلاليين بشكل محايد ونزيه نظرا

لتواطئهم المشبوه مع السلطات المحلية،

□ إعادة تنظيم التحديد الإداري للأرضي في أفق تحفيظها لأصحابها،

□ التنبيص على حق المرأة في الاستفادة سواء مع الرجل.

وتأسيسا على ما سبق فقد قررت السكرتارية

الوطنية تنظيم ندوة مركزية في الموضوع بهدف تسليط الضوء على هذا المشكل الذي يمس ١٢ مليون هكتار

وساكنة تقدر ب ٩ مليون نسمة تعتمد في غالبيتها العظمى على تلك الأراضى في مصدر عيشها مع خلال المحاور

التالية:

المحور الأول: أرضي الجموع بيه جمود القانون وغياب إرادة الإصلاح

المحور الثاني: معاناة

المرأة السلالية في ظل سياسة الحرمان

المحور الثالث: تمادي سياسة الاستحواز مع خلال المخطط

الأخضر

المحور الرابع: شهادات ميدانية لضحايا ارضي الجموع

برنامج

الندوة

شعار الندوة:

" أراضى الجموع بيه جمود القانون واستفحال النهب "

الرمع:

السبت ٢٠

مارس ٢٠١٠ على الساعة الثالثة زوالاً.

المكان:

قاعة نادي المحاميين، زنقة أفغنستان حي المحيط ،

الرباط.

المحور الأول:

أرضي الجموع بين جمود القانون وغياب إرادة الإصلاح.

-الأستاذ عبد

الرحمان بنعم نقيب سابق عضو هيئة المحاميين بالرباط

-الأستاذ محمد الموساوي.

المحور

الثاني:

معاناة المرأة السلافية في ظل سياسة الحرمان.

-الأستاذة ربيعة الرحمانى عضو هيئة المحاميين

بمكناس

المحور الثالث:

تمادي سياسة الاستحواذ مع خلال المخطط الأخضر.

-الأستاذ نجيب أقصبي خبير

اقتصادي

المحور الرابع:

شهادات ميدانية لضحايا نهب ارضي الجموع من المناطق التالية:

-تمارة)

كيشة الوداية)

-قنيطرة (سيد الطيبي □ معديّة)

-تطوان (تمزاق)

-ايندر

-كرسيف ولماسه

-سوق

الاربعاء

-سلا (السحول)

مسيرة الجلسة:

الأخت رجاء الكساب عضو السكرتارية الوطنية

وفي نفس

الموضوع، طالبت النساء السلايات المنحدرات من عدة قبائل بالاستفادة في عملية توزيع و تفويت أراضي

الجموع. خصوصا و أنه من الفئات الأكثر عوزا في المغرب، و غالبيتهم أمهات لأطفال و في حالة مادية حرجة ،

أجبرن على المغادرة من الأرض التي ولدن بها و ساهمن في استثمارها للزراعة و لتربية المواشي ، و

اضطهرن للجو إلى أحياء الصفيح .

..ε=HTDIW hself]

[hself/];pma&١=sf;pma&RF_rf=lh;pma&YWUXcUVakx-/v/moc.ebutuo

و هذا ما جاء

خلال الندوة الصحفية التي سبق وعقدتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، و التي أكدت فيها النساء

السلاليات أنهن بعانيه من حالة تمييز مجحفه بخصوص إقصائهن من حقهن في أراضي الجموع، هذا علما أن هناك

قوانينه تضمنه حقوق المرأة من دستور و مدونة الأسرة و الاتفاقيات الدولية و المناهضة لكل أشكال التمييز

ضد النساء والتي صادق عليها المغرب..

..ε=HTDIW hself]

[hself/];pma&١=sf;pma&RF_rf=lh;pma&IWjnmxYεto/v/moc.ebutuoy.

و في السياق

ذاته تؤكد النساء السلاليات أنهن مستعدات لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة سواء لوحدهن أو بتنسيق

مع كافة الهيئات المؤمنة بقضايا المرأة حتى يتم تعويض ذوي الحقوق لتحقيق مبدأ المساواة. هذا و قد رفعه

نداء صرحه من خلاله أنه في الوقت الذي يفخر فيه المغرب بإحراز تقدم مستمر في مجال تعزيز الحقوق

الاجتماعية و الاقتصادية و تنفيذ تدابير استعادة التوازنات الإقليمية، فإنهن عبرن عن رفضهن الشديد

لهذا القانون العرفي القديم غير العادل الذي يلرس الظلم ضد المرأة و يتنافى مع المسيرة الديمقراطية

لهذا البلد. إلى جانب هذا أكدت "ربيعة الناصري" رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب جوابا على

سؤال تم طرحه خلال الندوة الصحفية حول إمكانية رفع دعاوي قضائية، في هذا الموضوع، يجب أن يستند إلى قانون

مكتوب حيث أن العرف عكس ذلك.

..ε=HTDIW hself]

[hself/];pma&١=sf;pma&RF_rf=lh;pma&YkpTOjdgSHm/v/moc.ebutuo

مشيرة أيضا

أن القضية معقدة تحتاج إلى إعادة النظر في ملف الأراضي السلالية، خصوصا و أن التدخل الذي تقوم به الجهات المعنية يعد مرحليا خوفا من المشاكل الأمنية التي قد تنتج عن احتجاج سكان المناطق السلالية. هذا و قد أضافت أن دور الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب كان هو تقديم المساعدة للنساء حتى لا تتم عملية التفتيت و أن النساء السلاليات هم أصحاب حق.

..ε=HTDIW hself]

[hself/];pma&١=sf;pma&RF_rf=lh;pma&UngGofOM-Zb/v/moc.ebutuoy